

إشكالية تقييم رأس المال الفكري

د/ مليكة زغيب

جامعة سكيكدة

د/ نعيمة غلاب

المدرسة العليا للأساتذة قسنطينة

ملخص:

يشهد العالم اليوم منافسة شرسة تتجلى في الأسواق، أين تشكل المعرفة و المعلومة أدوات جديدة للسلطة.فالتكنولوجيات الجديدة ليست مفيدة إلا إذا كانت المؤسسة تعرف جيدا كيفية استغلالها.وعليه، فالمؤسسة لا بد أن تعرف كيف تقيم المعرفة، كيف تنتجها و وكيف تحولها إلى قيمة.

نظرة سريعة على الأسواق، تبين لنا أن بعض المؤسسات تقيّم بمستويات أكثر بكثير من قيمتها المحاسبية، ومنه نستنتج أن هذه الأخيرة تساهم أقل بكثير في قيمة المنتجات و الخدمات مؤسسة ما من أصولها المعنوية أي رأسمالها الفكري.فعلى المؤسسات أن تكون قادرة على تسيير رأسمالها الفكري و تقييم فعاليته.

مقدمة:

يلعب رأس المال الفكري دورا استراتيجيا مهما في تعظيم قيمة المؤسسة و يساهم في تحقيق الميزة التنافسية لها،ويعتبر من أهم القضايا التي تحاول منظمات القرن الحادي والعشرين مواجهتها ومعالجتها وتحديد الأساليب والعمليات التي تستخدم لقياسها وتقديرها.و تمثل رأس المال الفكري في السابق في الأصول غير الملموسة التي يصعب تحويلها إلى قياس كمي و تمثيلها بوحدات نقدية،ولكن هناك اهتمام متزايد اليوم بأن هذه الأصول تلعب دورا رئيسيا في تحديد مكاسب النمو و المرودودية المستقبلية،لذلك تستحق كل هذا الاهتمام.

مشكلة الدراسة:

تتطلب عملية قياس قيمة المؤسسة فهم كيفية خلق هذه المؤسسة للتدفقات النقدية المستقبلية من العمليات التي تقوم بها، حيث أن هذه العمليات تعتمد بصورة كبيرة على المعرفة. وتتجسد مشكلة الدراسة في إشكالية قياس رأس المال الفكري لأنه التحدي الأكبر للمؤسسات اليوم في ظل اقتصاد المعرفة. وتتخلص مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- ما هو مفهوم رأس المال الفكري؟

- ما هي أهمية قياس رأس المال الفكري؟

- ما هي الحالات التي تستوجب قياس رأس المال الفكري؟

- ما هي أهم النماذج والأساليب المستخدمة في قياس رأس المال الفكري؟

أهمية و أهداف الدراسة:

تنبع أهمية هذه الورقة البحثية من حيوية الدور الذي يضطلع به رأس المال الفكري في المؤسسة من خلال تحقيق التنمية المستدامة و تعزيز الميزة التنافسية بها. و تهدف الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات التي طرحناها سابقا.

1- مفهوم رأس المال الفكري:

لقد شاع استخدام مفهوم رأس المال الفكري في التسعينات من القرن الماضي وأصبح ينظر إليه باعتباره ممثلاً حقيقياً لقدرة المؤسسة على المنافسة وتحقيق النجاح بعد أن كانت المصادر الطبيعية تمثل الثروة الحقيقية للمؤسسات. و يعرف رأس المال الفكري بأنه القيمة الاقتصادية لصنفين من الموجودات غير الملموسة هما : رأس المال الهيكلي « التنظيمي » ورأس المال البشري ، حيث يشير رأس المال الهيكلي إلى الأشياء مثل حقوق ملكية أنظمة البرامج الجاهزة ، شبكات التوزيع ، سلسلة التجهيز ، فيما يتضمن رأس المال البشري الموارد البشرية داخل المنظمة وكذلك زبائن المنظمة ومجهزها¹.

و يرى علي السلمي أن رأس المال الفكري هو نتاج نشاط العقل الإنساني و يشمل الحقائق والأوصاف، التقنيات، النظريات، المفاهيم، القوانين و النماذج².

ولقد تطور استخدام هذا المفهوم ليمثل القدرة العقلية التي تمتلكها المؤسسات والتي لا يمكن تقليدها بسهولة من قبل المنافسين على اعتبار أنها نتاج نخبة متميزة من

العمال القادرين على التكيف مع نظام إنتاجي متطور ولها القدرة على إعادة تركيب وتشكيل هذا النظام الإنتاجي بطرق متميزة.

ويخص رأس المال الفكري «أو المعرفي» رأس المال الموجود في مؤسسة ما، الذي يركز إلى العوامل البشرية وخاصة الكفاءات، ويقبل محاسبياً في هذا الإطار كل ما يقتصر على رأس المال غير المادي ولا يرتبط بالأصول المادية. وبذلك تنقسم القيمة السوقية في مؤسسة ما إلى:

- رأس المال المادي.
- رأس المال الفكري «مجموعة المعارف في المؤسسة».

ويقدم إدفنسون و مالون³ مثالا مجازيا توضيحيا لمفهوم وأهمية رأس المال الفكري، وهذا المثال هو تخيل المؤسسة على أنها كائن حي، وليكن على سبيل المثال شجرة، وهنا يمكن النظر إلى خطط المؤسسة وتقاريرها الفصلية والسنوية ونشراتها ووثائقها المختلفة على أنها جذع هذه الشجرة وأغصانها وأوراقها. وهنا فان المستثمر الحكيم ينظر إلى قدرة هذه الشجرة على تزويده بالثمار الناضجة. إن الحكم على قدرة وفاعلية هذه الشجرة من خلال ما يببدو ظاهرا فوق مستوى سطح الأرض من جذع وأغصان وأوراق هو حكم غير سليم وهو خطأ جوهري، إذ أن هناك جزءا مهما من هذه الشجرة تحت الأرض، وهي جذور هذه الشجرة، ومن ثم لا يمكن الحكم على صحة وحيوية هذه الشجرة مستقبلا إلا من خلال التأكد من الجذور والظروف المحيطة بها، فربما كان هناك تعفن أو مرض ما أصاب هذه الجذور، فهذا سيؤثر على عطاء هذه الشجرة مستقبلا وان كانت تبدو الآن شجرة ناضرة.

إن رأس المال الفكري هو بمثابة جذور هذه الشجرة، وللتحقق من الأداء المستقبلي للمنظمة فانه ينبغي التركيز على واقع ومستقبل رأس المال الفكري بعناصره المختلفة إذ إنه محدد أساسي لقيمة المنظمة الحالية والمستقبلية.

إن الحكم على رأس المال الفكري للمنظمة، وفهم الموارد الأساسية له يحتاج إلى التركيز بصورة أساسية على القوة الايرادية للمنظمة وأدائها حاليا ومستقبليا.

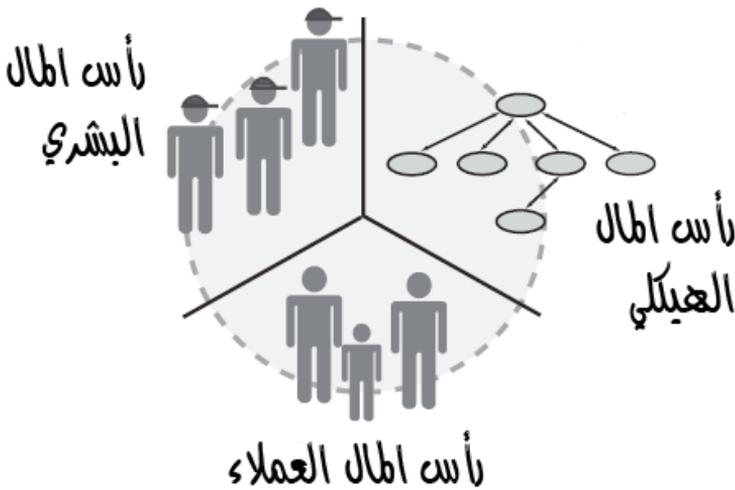
و قد وضع الكثير من الباحثين حدوداً فاصلة بين الموارد المادية والموارد المعرفية (الفكرية)، فقد أشار إلى أن الموارد المادية تشمل كل تلك الموارد التي تظهر في ميزانية المنشأة منها على سبيل المثال العقارات والتجهيزات والآلات والبرمجيات وغيرها، في

حين أن الموارد المعرفية تمثل في ثقافة المنظمة والمعرفة التكنولوجية والعلامات التجارية وبراءات الاختراع (للعمليات والتصاميم) والمعارف العملية التي يتقاسمها العاملون في المنظمة، وكذلك التعليم المتراكم والخبرة.

مما سبق، نستنتج أن رأس المال الفكري أصل غير ملموس يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعرفة التي تؤثر على زيادة قيمة الأصول الأخرى في المؤسسة، وهو من أهم مصادر الميزة التنافسية من خلال الإبداع وهو نتاج عمليات متتابعة ومعقدة تحتاج إلى استثمارات كبيرة وفترات زمنية طويلة لتكوينها، فإذا استطاعت المؤسسة استقطاب بعض المهارات المبدعة فإنها لا تكتفي بذلك بل لا بد من أن تعمل على تسخيرها في خلق التراكم المعرفي في المؤسسة ثم المحافظة عليها و تطويرها مستقبلاً.

2- أهمية قياس رأس المال الفكري:

يحتل قياس المعرفة ورأس المال الفكري أهمية متنامية في حقل إدارة المعرفة، لذلك فقد طوّرت وما زالت تطوّر معايير ومقاييس تطبق من قبل بعض المنظمات، إذ يرى أشخاص كثيرون بأنك إذا لم تستطع أن تقيس رأس المال الفكري، فإنك لن تستطيع أن تسير. و يتطلب أن يتّجه سعي المقاييس التي تطوّر في حقل إدارة المعرفة إلى التكميم . وقد لاحظ ستيوارت أنه في المؤسسة التي لا تقيّم و لا تسير رأسمالها الفكري، فإن اتخاذ القرارات الحيوية بها تكون دون جدوى. فرأس المال الفكري يتدخل في ثلاثة أبعاد لنشاط المؤسسة: الأجراء، الهياكل و الزبائن.



يضم رأس المال البشري مجموع المعارف الجماعية، القيادة، مهارات التسيير. ففي تسيير المعارف من الضروري التمييز بين رأس المال البشري و رأس المال الهيكلي. فرأس المال الهيكلي يمكن أن يكون ملكا للمؤسسة، أما رأس المال البشري فهو مفهوم متغير. فالأفراد يمكن أن يتركوا المؤسسة، أن يصابوا بالمرض أو حتى يموتون، أو يتم استقطابهم من قبل المنافسين، و عليه لن يكونوا أبدا ملكا للمؤسسة.

و يتمثل رأس المال الزبوني في قيمة العلاقات التي تربطها المؤسسة مع شركائها في العمل.

حدد سكيرم⁴ ثلاثة دوافع رئيسة للمديرين لقياس الموجودات غير الملموسة وموجودات المعرفة في شركاتهم ، تتلخص في أن القياس :

أولا: يوفر أساس لتقييم الشركة من خلال التركيز على الموجودات.

ثانيا: يحفز ويحث الإدارة للتركيز على ما هو مهم عبر التركيز على النشاط أو الفعل. ثالثا: قد يستخدم كأساس لتبرير الاستثمار في أنشطة إدارة المعرفة بواسطة التركيز على المنفعة أو الفائدة.

وتبحث المؤسسات اليوم باستمرار عن أفضل الطرق القادرة على القياس الدقيق والصحيح لرأس المال الفكري. و في هذا الصدد أجريت عدة بحوث لتقييم رأس المال الفكري منها دراسة كونال⁵ التي أظهرت أنه في الوقت الحالي النظام المحاسبي التقليدي غير فعال لقياس التأثير الحقيقي لرأس المال المعرفي واستعرضت الدراسة الإرشادات الحالية المستخدمة بتوجيه الإفصاح عن رأس المال المعرفي والجهود المبذولة لتطوير وإيجاد معيار محاسبي دولي لرأس المال المعرفي .

و يؤكد شان⁶ أن هناك أهمية كبيرة لقياس رأس المال الفكري، وهذه الأهمية تتجسد فيما يأتي:

أولا: إمكانية قياس قيمة المنظمة وأدائها بصورة دقيقة وكاملة، ففي مجتمع المعرفة تشكل المعرفة جزءا كبيرا من قيمة المنتج ومن قيمة المنظمة.

ثانيا: عدم قدرة الأساليب المحاسبية التقليدية التي تعتمد على قياس الأصول الملموسة من واقع السجلات التاريخية على قياس وتقدير قيمة رأس المال الفكري الذي يشكل جزءا كبيرا من أصول منظمات كثيرة.

ثالثا: النماذج الحديثة لرأس المال الفكري قادرة على قياس مكونات كثيرة (لا تقيسها الأساليب المحاسبية التقليدية) مثل قياس رأس المال البشري وقياس رأس المال الابتكاري وقياس رأس مال رضا الزبون وغيرها. وهذه النماذج تزود المؤسسة بأدوات قياسية قادرة على القياس الدقيق لأداء المنظمة وقيمتها. من جانب آخر، فإن الأساليب الحديثة لقياس رأس المال الفكري تركز على قياس قيمة المنظمة اعتمادا على الحاضر والمستقبل، بينما تركز الأساليب المحاسبية التقليدية على الماضي فقط .

رابعا: إن الأساليب المحاسبية التقليدية تركز على الحقائق المادية فقط وترتكز على الكميات ، بينما تركز مقاييس رأس المال الفكري على الحقائق غير المادية وترتكز على النوعية والأساليب المحاسبية التقليدية تعكس نتائج التعاملات السابقة والتدفقات النقدية الحقيقية، بينما تركز مقاييس رأس المال الفكري على خلق القيمة . خامسا: إن الأساليب المحاسبية التقليدية غير كافية لبناء التوجهات الاستراتيجية للمنظمة.

و نظرا لاختلاف رأس المال الفكري عن الأصول المادية فإن محاسبة كليهما تختلف من حيث الطبيعة، الأسلوب و الأدوات.و من بين أهم الفروق الأساسية بين نظام المحاسبة المالية ونظام محاسبة رأس المال الفكري مايلي:⁷

- في نظام المحاسبة المالية يجري تصنيف التعاملات على أساس التكلفة والايادات والأصول

- والالتزامات، أما في نظام محاسبة رأس المال الفكري فإنه يجري تصنيف التعاملات على أساس العاملين والزبائن والعمليات والتكنولوجيات.

- في نظام المحاسبة المالية يجري التركيز على إجراء التحليل الذي يتعلق بالربحية والسيولة

- والمخاطرة والقدرة على الوفاء بسداد الديون، أما في نظام محاسبة رأس المال الفكري فإنه يجري التركيز على تحليل تصرفات الادارة المتعلقة بقرارات المحفظة وأنشطة التأهيل ومراقبة وتقويم التأثيرات المختلفة.

3-الحالات التي تستوجب قياس رأس المال الفكري:

لقد كان المسيريون السويديون الأوائل في ميدان الأصول غير المادية، حيث قررت مجموعة مكونة من سبعة أفراد العمل في هذا المجال (مجموعة كونراد) و نشرت أول

مقالة بعنوان التقرير السنوي الجديد الذي يحتوي على أول طريقة لحساب فروق التقدير، حيث تمثل هذه المقالة المؤشرات المفتاحية لمحاسبة و مراقبة و تقييم المعرفة في المؤسسة. و كان سفيايي من الأوائل أيضا في هذا المجال، و قدم بالتعاون مع مؤسسة كونراد نظرية حول رأس المال المعرفي . كما كانت مؤسسة سكانديا للخدمات المالية أول مؤسسة في العالم تطور مقاربة لرأس المال الفكري من طرف إدفنسون و تقدم نموذجا يسمح بتعريف و تحديد الأصول غير المادية، وهذا بالتركيز على أعمال مجموعة كونراد، و قد نتج عن هذا المشروع مستكشف رأس المال الفكري.

يشير هيفيز⁸ أن أهمية قياس و تقويم رأس المال الفكري بصورة دقيقة تبرز عند حدوث عمليات الاندماج أو عمليات الاكتساب إذ أن مسألة دقة تحديد قيمة رأس المال الفكري تحدد قيمة الحصص الجديدة لأصحاب المنظمات الجديدة، والخطأ في القياس و التقدير يؤدي إلى خلل في الحصص و القيم الجديدة.

* أثناء عملية شراء أو بيع المؤسسة، يسمح تقييم رأس المال الفكري بإعطاء معلومة على قيمة غير متوقعة في المستقبل

* عند مقارنة عدة وحدات تنتمي لنفس المؤسسة أو مقارنة عدة مؤسسات، فإن تقييم رأس المال الفكري يكون أداة معتدلة.

* فيما يخص تطوير المؤسسة، فإن تقييم رأس المال الفكري يبين بدقة المجالات التي يجب أن تطور و تحسن، و يسمح أيضا بقياس التحسينات خلال الزمن.

* فيما يخص تقارير النشاط الخارجية، فإن هناك طلب متزايد على الشفافية في تقارير المؤسسة، فتقييم رأس المال الفكري يكمل التقرير المالي التقليدي و يعطي نظرة إجمالية و موجهة لمستقبل المؤسسة.

4- نماذج قياس رأس المال الفكري:

يبذل الكثير من الباحثين جهودا مكثفة من أجل بناء نموذج متكامل لقياس رأي المال الفكري، و قد عكفت جميع الدراسات على أن توفر هذه النماذج البيانات الدقيقة و الكافية بالشكل الذي يضمن تسيير أمثل للأصول غير المادية. و يلاحظ أن الطرق و النظريات التي تخص قياس رأس المال الفكري تضاعفت من بداياتها، لكن يمكن تصنيف هذه الطرق إلى مدرستين فكريتين كبيرتين: طرق القياس الخارجية و طرق القياس الداخلية.

تقيس المدرسة الفكرية الأولى رأس المال الفكري باستخدام المعلومات المحاسبية الحالية، فهي تطور نماذج مالية و مؤشرات على أساس القوائم المالية الموجودة في التقارير السنوية، و قد كانت أول طريقة تستخدم هي طريقة القيمة السوقية-القيمة الدفترية، بعدها طور الحائز على جائزة نوبل جايمس توبن هذه النسبة بنسبة أخرى و هي Q لتوبن، كما قام العديد من الخبراء بتطوير تحاليل أخرى.

أما المدرسة الثانية، فتقترح أساليب مدمجة لقياس رأس المال الفكري. فبدلاً من التحليل الخارجي الموجود في القوائم المالية، فهي تميل إلى تطوير النماذج الداخلية التي تسمح للمؤسسات بتعريف، تقييم و تسيير أصولها غير الملموسة. و بصفة عامة، نستطيع أن نقول أن هناك مصدرين أساسيين في مجال رأس المال الفكري:

* المصدر الإسكندنافي: الذي تمثله مجموعة كونراد بالسويد، بعد ظهور نظريتها و انتشارها بالمنطقة، حيث نتج عنها عدة نظريات.

* المصدر الأمريكي: بشكل مستقل عن السويديين، طور كابلن و نورتن مقربة بطاقة النقاط المتوازنة، والتي لم تكن في البداية لقياس رأس المال الفكري و إنما لقياس النجاعة الداخلية.

و قد طورت نماذج أخرى، بعضها توليفة بين المقاربات الأمريكية و السويدية كما هو حال مستكشف سكانديا لصاحبه إدفنسون، و كذلك مرصد الأصول غير الملموسة الذي طوّر من قبل كارل إيريك سفايبي، و تلا هؤلاء مجموعة من الخبراء بالولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا كتوماس ستيوارت و بول ستراسمان و غيرهم.

و سوف نستعرض النماذج الأكثر تداولاً في الدراسات التي اطلعنا عليها كما يلي:

4--1 نموذج قياس سكونديا :

اقترح هذا النموذج من قبل إدفنسون و مالون⁹ ويشبه نموذج بطاقة النقاط المتوازنة، فهو نموذج تقرير شامل ، يقسم رأس المال الفكري للمنظمة إلى أربعة أشكال أساسية :

- رأس المال البشري ويتضمن المقدرات والكفاءات المميزة الجماعية، القدرات والإمكانات ، مهارات وخبرات العاملين والمدبرين وابتكاراتهم الخلاقة و إبداعاتهم .

- رأس المال الهيكلي : هو البناء التحتي المساند لرأس المال البشري ويتضمن الملكية الفكرية .
 - رأسمال الزبوني: يمثل القيمة المتجسدة في علاقات الشركة مع الزبائن ، المجهزون ، وهيئات الصناعة ، ومنافذ التسويق .
 - رأس المال التنظيمي ويتألف من رأسمال الإبداع ورأسمال الزبون .
- إذ يحلل النموذج كل عنصر من عناصر رأس المال الفكري على حدة لضمان تركيز أكبر في التحليل والقياس وتغطي مؤشرات هذا المقياس خمس مناطق من النشاط والتركيز هي :
- التركيز المالي ويضم 17 مؤشر.
 - التركيز على الزبون: ويشتمل على 20 مؤشر.
 - التركيز على العملية ويتكون من 19 مؤشر.
 - التركيز على إعادة التجديد والتطوير : ويتألف من 35 مؤشر.
 - التركيز على المورد البشري : ويضم 26 مؤشر.

يعتمد نموذج سكانديا على أكثر من مائة مؤشر في قياس و تقييم رأس المال الفكري، غير أن الكثير من هذه المؤشرات تعرض للانتقاد،و ذلك لعدم قدرتها على القياس الدقيق لرأس المال الفكري.فمثلا اعتماد مؤشر عدد أجهزة الحاسوب كمؤشر لرأس المال الهيكلي لا يعكس بالضرورة مستوى المعرفة للمؤسسة و لا استخدام العاملين لها بالطريقة التي تعزز الميزة التنافسية.

نموذج بطاقة النقاط المتوازنة:

يركز النموذج على قياس المتغيرات و العناصر المالية و غير المالية، ويراعي تقدير العناصر غير الملموسة كالتكوين و المعرفة و رضا المستهلك و غيرها

و يدمج هذا النموذج أربعة أفاق:عملية النمو و التكوين، عمليات داخلية، العلاقة بين الزبائن و النتائج. هذه العوامل يجب أن تعطي صورة متوازنة للفعالية الحالية و المستقبلية للمؤسسة، وبناء القدرات والحصول على موجودات غير ملموسة للنمو المستقبلي. إن بطاقة النقاط المتوازنة تسعى للبحث عن التوازن بين المقاييس الخارجية

للمالكين والزبائن، والمقاييس الداخلية لعمليات الأنشطة الحاسمة، والإبداع، والتعلم والنمو. كما تسعى البطاقة إلى تحقيق التوازن بين مقاييس نتائج الأداء الموضوعية نسبياً والمقاييس الذاتية الاجتهادية للأداء.

إن بطاقات النقاط المتوازنة حسب هوسال¹⁰ و بال تقيس أداء الشركة بمؤشرات تغطي أربع وجهات نظر من منظورات هي:

منظور التعلم والنمو : يركز هذا المنظور الانتباه والاهتمام على أفراد المنظمة وبنائها التحتي.

• المنظور الداخلي: يركز الانتباه والاهتمام نحو أداء العمليات الداخلية الرئيسة والتي تنشق منها أنشطة المنظمة. إذ أن التحسين الذي يحصل حالياً في العمليات الداخلية يعد مؤشر رئيس على النجاح المالي في المستقبل.

• منظور الزبون : يركز النظر على نشاط المنظمة من خلال عيون الزبون . لذلك فإن المنظمة تستمر بالتركيز الفائق على حاجات الزبون وإرضائه.

• المنظور المالي : يقيس النتائج النهائية التي تحققها المنظمة إلى حملة أسهمها، تستند هذه المؤشرات على الأهداف الإستراتيجية للمنظمة.

مما تقدم يظهر أن بطاقة النقاط المتوازنة تركز على تطوير ومتابعة الإستراتيجية من خلال عائلة من المقاييس تساعد في ترجمة الإستراتيجية للشركة على مجموعة من الغايات والأهداف، وتتعبق نجاح تلك الأهداف باستخدام عدد من مقاييس الأداء.

إن الاستثمار الكافي في المناطق الأربعة أعلاه يفترض أن يكون مهماً وحاسماً لغرض بلوغ النجاح طويل الأمد. وبذلك تسعى وجهات النظر للمناطق الأربع مجتمعة للوصول إلى وجهة نظر متوازنة للأداء الحالي والمستقبلي للأعمال.

في الواقع العملي، هناك حوالي مقاييس فرعية لقياس كل منظور. إن هذه المقاييس تستخدم مدخل النسبة ، والمدخل العددي الترتيبي والمدخل الفئوي (للسيطرة والتحكم بالبيانات المتعلقة بأداء الشركة) ، يتم معالجة النقاط الناتجة عن هذه المقاييس لغرض ربطها مع بعضها وجمعها في نقطة قرار واحدة. و يفترض هذا المدخل بأن المقاييس المختلفة تكون مترابطة مع بعضها في سلسلة النتيجة التي تكون مرتبطة بدورها بالإستراتيجية الرئيسة للشركة وبخط النتائج النهائية للشركة. ولكن قد ثبت أن تطوير

خوارزمية رياضية للمقاييس المختلفة في إطار نظري متناسق يعد أمراً صعباً.

لذلك، في الوقت الذي قد ترك فيه مستخدمي هذه المقاييس من دون تفسير رياضي متناسق للعلاقات ما بين هذه المقاييس المختلفة، فقد ترك ذلك التفسير للمديرين ليقرروا الكيفية التي ينبغي أن تربط بها تلك المقاييس مع بعضها.

إن مثل هذا الاجتهاد الذاتي التي تركت للمديرين تعود إلى وضع نموذج بطاقة النقاط المتوازنة في مرتبة أدنى أي في فئة المدخل قبل العلمية وذلك بسبب عدم وجود إطار نظري متناسق ومتوافق، وبذلك يترك متابعي هذا القياس لاستنتاج الارتباط ما بين المؤشرات المالية للنتائج النهائية والمقاييس الأخرى إلا أن الاستخدام الواعد لمقاييس بطاقة النقاط المتوازنة ربما يتحقق عندما تستخدم كأداة إرشادية لربط الرؤية الإستراتيجية بالقدرات الرئيسية المميزة وعلى ربط عوامل النجاح بالنجاح التنظيمي.

3--4 نموذج مراقبة الموجودات غير الملموسة:

اقترح هذا النموذج من قبل سفايبي¹¹ ويتشابه مع النموذجين السابقين في أوجه عديدة، إلا أن تركيزه الأساسي ينصب على الأفراد الذين يعتبرهم المولدين الوحيدين لربح المنظمة. ووفقاً لذلك، فإن المقدرات المميزة لهؤلاء الأفراد تكون هي التركيز الرئيس للنموذج (يشبه رأس المال البشري النموذج الأول) وتحول هذه القدرات المميزة إلى هياكل خارجية (يتشابه مع رأس المال التنظيمي في النموذج الأول) و هياكل داخلية (يتشابه مع رأسمال المستهلك في النموذج الأول). وتختار الإدارة بالاعتماد على الأهداف الاستراتيجية للمنظمة المؤشرات التي تقيس خلق القيمة من الموجودات غير الملموسة بواسطة أربعة مظاهر أو جوانب هي: النمو، إعادة التجديد، الكفاءة، والاستقرار، وعليه فقد حدد النموذج الموجودات غير الملموسة بثلاثة أنواع هي: القدرات المميزة للأفراد، والهياكل الخارجية، الهياكل الداخلية. إلا أنه اعتبر الأفراد هم الممثلين الحقيقيين لنشاط الأعمال في المنظمة وأن جميع جوانب الهيكل الداخلي والهيكل الخارجي تتجسد في الأنشطة والأفعال الإنسانية للأفراد. إن قياس قيمة الأنواع الثلاثة للموجودات غير الملموسة يفسر الاختلاف بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية للشركة وبالتالي فإن الفرق بينهما ينسب ويعود لأداء القدرات المميزة للأفراد، والهيكل الخارجي، والهيكل الداخلي.

4-4 نموذج q لتوبن :

قدم نموذج q من قبل ستيوارت¹² وهو يشبه نموذج القيمة السوقية - الدفترية عدا أنه يستبدل القيمة الدفترية بالكلفة الاستبدالية للموجودات الملموسة ، إن الشركة التي تمتلك قيمة أكبر من (1) لهذا المعيار وأكبر من قيمة q للمنافسين ، فإن هذه الشركة يفترض أن تحقق أرباحاً أعلى من أرباح تلك الشركات ، ويكون هذا الربح ناجماً عن الميزة التنافسية لرأس المال الفكري في الشركة، يسمح النموذج بإجراء التسويات والتعديلات للتغلب على محددات القيمة السوقية - الدفترية الذي سيرد ذكره لاحقاً .

4-4-5 نموذج القيمة السوقية - الدفترية :

تم تقديم هذا النموذج من قبل ستيوارت،و يستند النموذج على الفرق بين القيمة السوقية لرأسمال الشركة وقيمتها الدفترية ، وعليه فإن الافتراض المنطقي الرئيس للنموذج يشير إلى أن القيمة السوقية تمثل القيمة الحقيقية للشركة،و تضم تلك القيمة قيمة الموجودات الملموسة ورأس المال الفكري، ويعتبر هذا النموذج طريقة مقبولة محاسبياً على العموم وسهلة التطبيق .

4-4-6 نموذج القيمة الاقتصادية المضافة :

قدم هذا النموذج من قبل ستيوارت أيضاً ، وتحسب القيمة من خلال تسوية الربح الصريح المعلن للشركة بالنفقات المرتبطة بالموجودات غير الملموسة ، إن التغيرات التي تحصل في هذه القيمة تعد مؤشراً عما إذا كان رأس المال الفكري للشركة مورداً منتجاً في حياة الشركة أم لا. يمثل هذا النموذج مقياساً بديلاً لرأس المال الفكري لأنه لا يوفر معلومات محددة عن مقدار مساهمة رأس المال الفكري في أداء الشركة.

5- الأساليب المحاسبية المستخدمة في قياس رأس المال الفكري:

يشير الواقع العملي إلى أن الأساليب المحاسبية التقليدية لا تستطيع قياس أو الإفصاح عن رأس المال المعرفي، ولم يظهر لغاية الآن أية منافع ناتجة عن الإفصاح عن بعض المعلومات الخاصة برأس المال المعرفي للدرجة التي تصبح فيها الشركات تفصح طواعية عن رأس المال المعرفي.

وتتمثل الأساليب المحاسبة المستخدمة بالآتي¹³:

5-1 أسلوب معدل العائد على الأصول: حيث يستخدم معدل العائد على الأصول متوسط العوائد قبل الضريبة الخاص بالشركة لثلاثة أو خمسة سنوات، ويتم تقسيم هذا المتوسط على متوسط الأصول الملموسة لنفس الفترة الزمنية، والنتيجة يقارن مع متوسط الصناعة لحساب الفرق.

وإذا كان الفرق (صفر) أو سالب لا يكون للمؤسسة رأس مال معرفي يزيد عن متوسط الصناعة، وتبعاً لذلك تكون قيمة رأس المال المعرفي مساوية للصفر.

أما إذا كان الفرق بين معدل العائد على الأصول وبين متوسط الصناعة موجب عندها يكون للمؤسسة رأس مال معرفي موجب ويزيد عن متوسط الصناعة.

ويتم بعد ذلك مضاعفة الزيادة في معدل العائد على الأصول، عن متوسط الصناعة، بمتوسط قيمة الأصول الملموسة لحساب متوسط العائد السنوي الزائد. ومن ثم تقسيم متوسط العائد السنوي الزائد على متوسط تكلفة رأس المال في الشركة وأخيراً نشتق قيمة رأس المال المعرفي للشركة.

5-2 أسلوب الرسملة السوقية: يركز هذا الأسلوب على علاوة أسواق رأس المال التي تحسب بالفرق بين القيمة السوقية للأسهم وبين القيمة الدفترية وتمثل رأس المال المعرفي، حيث إذا كانت القيمة السوقية للأسهم 100 مليون دولار والقيمة الدفترية 10 مليون دولار فإن رأس المال المعرفي يجب أن يكون 90 مليون دولار.

ولزيادة الدقة عند حساب الرسملة السوقية (القيمة السوقية للأسهم)، يجب أن يتم تعديل القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية لإظهار تأثيرات التضخم أو تكاليف الاستبدال. لأن استخدام التكاليف التاريخية قد يشوه عملية الحساب وبصورة خاصة في الصناعات التي تتميز بوجود الأصول الرأسمالية القديمة كصناعة الفولاذ.

5-3 الأسلوب المباشر لقياس رأس المال الفكري: يعتمد هذا الأسلوب على قياس قيمة رأس المال المعرفي من خلال أولاً: تحديد العناصر المتعددة، وعند تحديد هذه العناصر بدقة يمكن تقييمها بصورة مباشرة.

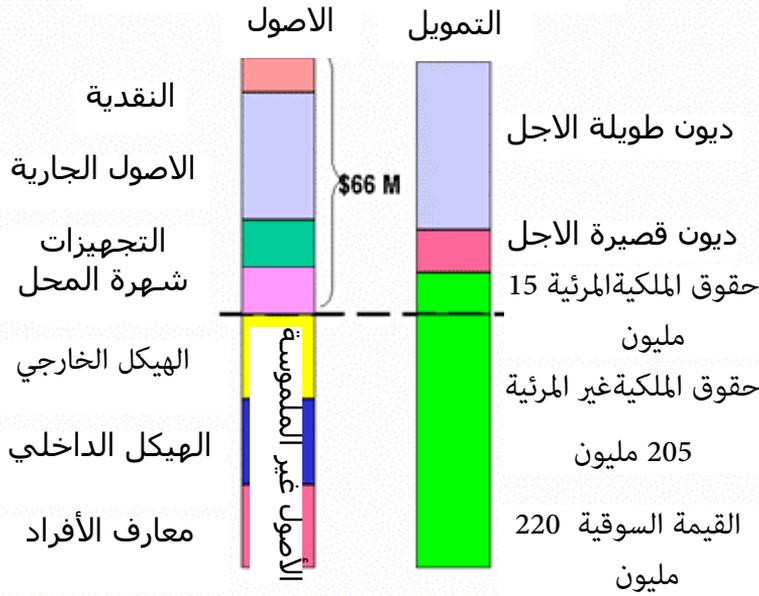
ويركز هذا الأسلوب على الأصول السوقية مثل الأصول غير الملموسة ورضا العملاء والأصول التكنولوجية مثل المعارف والأصول البشرية مثل التعليم والتدريب والأصول

الهيكلية مثل نظم المعلومات. وعندما يتم قياس هذه الأصول يمكن اشتقاق القيمة الإجمالية لرأس المال المعرفي في الشركات.

إن الإنفاق على البحث والتطوير يولد القيمة، ومن المفروض تسجيل هذا الإنفاق كاستثمار على الرغم من أن القيمة الاقتصادية غير مؤكدة، وعلى أية حال إن التدفقات النقدية الخارجة للحصول على المعارف لا تمثل دوماً أصولاً غير ملموسة. حيث تعتبر تكاليف التعليم والتدريب استثمارات ولكن يجب تحديد القيمة التي تخلقها هذه الاستثمارات لأنه عندما يدفع الأفراد للحصول على خدمة التعليم الخاصة بهم فهم بذلك يستثمرون في رأس المال البشري الخاص بهم. ولكن عندما تدفع الشركة هذه الأموال لتعليم الموظفين فإن الصلة أو الرابط بين الجهة التي تدفع الأموال والأصل غير موجودة لأن الشركة تدفع على أصل سوف لن تملكه لأن معارف الموظفين تخص الموظفين ولا تملكها الشركة. لذلك ومن وجهة نظر الشركة إن المبالغ المدفوعة على التعليم يجب أن تعامل كتكلفة وليس كاستثمار.

وتظهر القيمة التجارية لرأس المال المعرفي بصورة أوضح في المؤسسات التي لا تعتمد بصورة أساسية على القيم الملموسة التقليدية و لناخذ ميزانية لشركة مورغن أندبنكس الاستشارية المسجلة في البورصة، حيث بلغت قيمتها السوقية عام 1998 مبلغ 200 مليون دولار.

شركة مورقان اند بانكس 1997/03/30



المصدر: www.sveiby.com

ومن الشكل السابق نجد أن الحقوق غير المرئية: تحت الخط في الشكل، أقل من 185 مليون دولار حقوق غير مرئية وأصول غير ملموسة، وهي عبارة عن الفرق بين القيمة السوقية البالغة 200 مليون دولار وصافي القيمة الدفترية البالغة 15.4 مليون دولار.

و يعطي سترسمان مثالا لشركة كوكاكولا، حيث يقول أن هذه الشركة تبيع الماء مضافا إليه بعض السكر و الغازات، لكن معرفتها بالسوق و الاسم التجاري لها و نشاط الدعاية و الإعلان و ازدياد منافذ التوزيع أدى كل ذلك إلى تحقيق القيمة الكبيرة لها.

خاتمة:

من الصعب إعطاء تعريف محدد لرأس المال الفكري، لأن الأمر يتعلق بمفهوم جديد ما زال محل أبحاث، غير أن معظم هذه البحوث تتفق على أنه عبارة عن الأصول غير الملموسة بالمؤسسة. كما أن قياس هذا المتغير أصعب بكثير، فحتى الآن لا توجد طريقة مؤكدة و مراجعة بصفة نهائية لأن هذه الطرق تحتاج إلى كثير من الوقت لتصل إلى مرحلة النضج.

صيغت العديد من النماذج التي تهدف إلى قياس رأس المال الفكري، حيث أنه هناك الكثير من النقاط المشتركة بينها، خاصة و أن معظمها يجمع على أن مكونات رأس المال الفكري هي: رأس المال البشري، رأس المال التنظيمي و رأس المال الزبوني رغم اختلاف الافتراضات التي تقوم عليها هذه النماذج.

ن خيار الاستثمار في المورد البشري ورأس المال الفكري يجب أن يكون خيارا استراتيجيا لا غنى عنه إذا ما أريد مواكبة المستجدات الاقتصادية العالمية وملاحقة الثورة التكنولوجية والاستفادة من معطيات البيئة المعلوماتية.

إن البيانات المحاسبية والمالية التقليدية لم تعد كافية لقياس أداء الشركات حيث أن الأداء يتأثر بصورة متزايدة بالأصول المعرفية.

عند قياس رأس المال الفكري، يجب على المؤسسة اختيار نموذج القياس الملائم لها، و ذلك بمراجعة الافتراضات التي يستند عليها كل نموذج من نماذج قياس المعرفة من أجل تحديد ما إذا كانت هذه الافتراضات تتوافق مع افتراضاتهم المتعلقة بطريقة تسيير موجودات المعرفة، حيث أن معظم هذه المقاييس اجتهادية و شخصية تعتمد على الخبرة و التجربة و نوع القطاع. و عليه، ينبغي على المقاييس الجديدة أن تتجاوز نقاط الضعف و الصعوبات التي تكتنف المقاييس الحالية بهدف الوصول إلى القيمة الحقيقية لرأس المال الفكري، ومن ثم تحديد مقدار مساهمته في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة.

الهوامش حسب تسلسلها:

1. علي السلمي، إدارة التميز، دار الغريب، مصر، 2002، ص، 209.
2. يوسف أبو فارة، جاسر عبد الرزاق النصور، مكونات رأس المال الفكري و مؤشرات قياسه، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، 4 و5 ديسمبر، 2007، ص، 3.
3. يوسف أبو فارة، جاسر عبد الرزاق النصور، مرجع سابق، ص ص 5-6.
4. المرجع السابق، ص، 7.
5. Skyrme, D. "Measuring the Value of Knowledge: Metrics for the Knowledge Based Business", Business Intelligence, London, 1997.
6. Niamh Brennan and Brenda Connel., intellectual capital: current issues and policy implications, journal of intellectual capital, vol.1. No. 1, 2000, pp.206-240.
7. Malhotra, Yogesh, Measuring Knowledge Assets of a Nation: Knowledge Systems for Development, New York, Sep, 2003.
- 8, *The Futurist* v. 35 no. 3 (May/June ,[Making intangible assets more tangible](#)8- Wagner, C. G. 2001) p. 14-27
- 9- [PAGANO,U, Cultural globalization, institutional diversity and the unequal accumulation of intellectual capital.](#) *Cambridge Journal of Economics* v. 31 no. 5 (September 2007) p. 649-67
10. [ZUKER,L G et all, Human capital and the birth of USbiothechnology enterprises.](#)
11. *The American Economic Review*, V 88, n°1 (March 1998), pp.290-306. ,(views of Karl Erik Sveiby), *The Futurist*, V32, [Knowledge as capital](#)- Epstein, J. H. no. 4 (May 1998) p. 6.
- 12- Megna, P., et. al., The impact of intangible capital on Tobin's q the semiconductor industry, *The American Economic Review* v. 83, n°2, (May 1993) pp. 265-309.
- 13.- Mohammad Abdol Mohamadi, accounting methods for measuring intellectual capital, pentley College, 2003, pp.1-10.

مواقع إلكترونية:

- 1- www.sveiby.com.
2. www.albayan.com.ae
3. www.skandia.se/group-